النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية

Standard modeling of the implications of trade policy on the size and direction of Algerian foreign trade

ط.د. بونوة سمية
جامعة الشلف – الجزائر
Douadiben@gmail.com

أ.د. نوري منير
جامعة الشلف – الجزائر
nourimounir2@gmail.com

تاريخ الإرسال: 16-10-2017 تاريخ النشر: 29-10-2018

Abstract:
Sector of foreign trade of strong Algerian fluctuations known thanks to the influence of external shocks such as the lack of stability of the fuel prices, and the first years of the Eighties took the policy of the foreign trade of Algeria little more Important in small dimension, and be gauged implications of trade policy adjustments to the size and direction of foreign trade, we have built a standard form for Gaza the clear foreign trade from which the key variables that control exports and Algerian imports, and on the basis of the results of the evaluation process of standard models, decision makers can draw a strategy of trade policies and predict the results could have occurred when the application of certain trade policies on the size and direction of trade.
Key words: Foreign trade, exports, imports, trade policy, trade

مقدمة:

عرف قطاع التجارة الخارجية الجزائرية عدت تعديلات في السياسة التجارية، وذلك بدءا من فترة الرقابة على التجارة الخارجية ثم احتكار الدولة لها، وإنتهاءا بتحريرها، وقد تكون السياسة التجارية إما حمائية أو تحريرية، أو مزيج بين سياسة تحريرية والحمائية في نفس الوقت، وهي ما تعرف بالسياسة التجارية الإستراتجية، وكون أن السياسة التجارية تعبر عن مجموع الأدوات التي من شأنها التأثير على حجم واتجاه الصادرات والواردات في كل بلد، وذلك من أجل تحقيق المصلحة الوطنية من قطاع التجارة الخارجية، ولذا يجب على الدولة أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين السياسة التي تريد بها تحقيق هذه الأهداف، والتنبؤ بالنتائج الممكن نشؤها عند تطبيق سياسة تجارية معينة على قطاع التجارة الخارجية، ومن ذلك نطرح الإشكالية الآتية: **ما هي انعكاسات تغيرات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية قياسيا؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما هي التغيرات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية الجزائرية؟
- ما هو الفرق بين نتائج أساليب السياسة التجارية الحمائية وأساليب السياسة التحريرية على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج لقطاع التجارة الخارجية نوضح من خلاله المتغيرات الأساسية المتحكمة في الصادرات والواردات، وبناء على هذا النموذج نحدد انعكاسات تغيرات السياسة التجارية على حجم واتجاه الصادرات والواردات.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاهتمام المتزايد بالسياسات التجارية لأنها تعبر عن مجموع الأدوات التي من شأنها تؤثر على حجم واتجاه صادرات والواردات، كما تعتبر الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الخارجية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي، ومدى استعداد الجزائر للتكيف مع العالم الخارجي.

فرضية الدراسة: سيترتب على التعديلات المتتالية للسياسة التجارية الخارجية الجزائرية تغيرات على الصادرات والواردات من حيت حجم ونوع التركيبة السلعية، واتجاه تبادلها الجغرافي وتوسعه.

منهج الدراسة: استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف مختلف السياسات التجارية الأساسية التي طبقتها الجزائر على قطاع التجارة الخارجية خلال فترات زمنية مختلفة، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية والكمية، وبرنامج Eviews في الجانب القياسي خلال الفترة من 1970 إلى غاية 2014.

الخطة:

أولا-أدوات السياسة التجارية الجزائرية قبل وبعد 1990؛

ثانيا-النمذجة القياسية لمتغيرات التجارة الخارجية الجزائرية؛

ثالثا-نتائج عملية تقدير النمذجة القياسية.

أولا -أدوات السياسة التجارية الجزائرية قبل وبعد 1990:

تؤثر السياسة التجارية على مؤشرات التجارة الخارجية من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات والتدابير، وذلك بتطبيق الأساليب التالية:

-الأساليب السعرية: ويتعلق الأمر بالرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة، ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي، فسياسة الإغراق، وأخيرا الإعانات، والتي من شأنها تؤثر على أسعار كل من الواردات والصادرات في عمليات التبادل الدولي؛

-الأساليب الكمية: وتتعلق بإجراءات المنع ونظام الحصص، وتراخيص الاستيراد، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي؛

-الأساليب التنظيمية: وتخص كل من المعاهدات التجارية، والاتفاقيات التجارية والاتحادات الجمركية، والإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية، والمناطق الحرة، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية من خلال اتخاذ إجراءات تنظيم إدارية.

يوضح الجدول رقم 01 التالي أهم أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على الصادرات و الواردات:[1]

الجدول رقم 01: تصنيف أدوات السياسة التجارية

الأدوات التي تؤثر على الواردات	الأدوات التي تؤثر على الصادرات
-الرسوم الجمركية -نظام الحصص -القيود الطوعية على الواردات: *الاتفاقيات السلعية الدولية *اتحادات المنتجين الولية *ميكانيزم المحتوى المحلي أو قاعدة المنشأ -الإغراق -آليات الربط	-الرسوم على الصادرات -نظام الحصص ورخص التصدير -دعم الصادرات

المصدر : موردخاي كريانيين، الاقتصاد الدولي، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ، السعودية، 2007، ص154.

1-السياسة التجارية المطبقة في الفترة قبل 1990:

مرت سياسة التجارية الجزائرية أثناء انتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين:

تميزت المرحلة الأولى بالاكتفاء بمراقبة التجارة الخارجية، وفي المرحلة الثانية تطورت السياسة التجارية إلى أسلوب الاحتكار، وفي كلتا المرحلتين استعملت أدوات السياسة التجارية الحمائية.

أ-السياسة التجارية المطبقة في فترة الرقابة على التجارة الخارجية: اعتمدت الجزائر في الفترة الرقابة على التجارة الخارجية الممتدة من 1963-1970 في سياستها التجارية على مجموعة من الأدوات الحمائية تمثلت في :

-في سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية،[2]حيث ميزت بين رسوم جمركية حسب تصنيف المنتجات،حيث تم تحديد تعريفة 10 % لسلع التجهيز والمواد الولية، وتعريفة في حدود 5 إلى 20% للمنتجات نصف المصنعة، وتعريفة من 15 إلى 20% للمنتجات تامة الصنع، ورسوم جمركية حسب مصدرها الجغرافي حيث فرضت تعريفة منخفضة خاصة بفرنسا حتى تستفيد من القرض الفرنسي الممنوح آنذاك، تعريفة جمركية مشتركة خاصة بالدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، وتعريفة جمركية عادية لبقية دول العالم.[3]

-أما التعريفة الجمركية لسنة 1968 تميزت بتعريفة جمركية تفضليه حسب المناطق الجغرافية خضعت لها المنتجات التي يكون منشؤها الإتحاد الأوروبي بما في ذلك فرنسا، وتعريفة جمركية حسب أصناف السلع المستوردة، إعفاء شبه تام على وسائل التجهيز،

المواد الخام معفاة، المواد شبه الخام نسب منخفضة بالنسبة للمواد الأساسية، ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية، كما فرض معدل منخفض على السلع الضرورية، والسلع ضرورية من الدرجة الثانية، في حين تخضع السلع الكمالية لمعدل الحظر 100-150%.[4]

-تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 188/63 بتاريخ ماي 1963 المتضمن لتقيد الواردات، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في استيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر.[5]

وكان الهدف من إجراء الرقابة على التجارة الخارجية هو:

*إعادة توجيه الواردات؛

*كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة،

*حماية الإنتاج الوطني، وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

ب-السياسة التجارية المطبقة في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية: في الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1989 لجأت الجزائر إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و الغاية من ذلك هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي، والذي فصح عنه المخطط الرباعي الأول 1971-1973.

ابتداء من 1971 تم إقرار مجموعة من السياسات تنص على احتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية كل واحدة حسب المنتج الذي تتخصص فيه، حيث كانت 80% من الواردات تحت احتكار المؤسسات العمومية.

وفي بداية سنة 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير، وتم حظر الاستيراد من قبل الخواص تحت أي ظرف، وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون، وتم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية، خضعت معدلات التعريفة الجمركية إلى تعديلين تعديل سنة 1973، وتعديل آخر سنة 1986:

-تعديلات التعريفة الجمركية لسنة 1973:

- تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية، لتصبح التعريفة الجمركية لسنة 1973 تتمثل في تعريفة القانون العام والتي تطبق على منتجات الدول المانحة للجزائر شرط الدولة الأولى بالرعايا، وتعريفة خاصة تطبق على الدول التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة سيما دول المغرب العربي.[6]

- كما تم تغيير معدلات الرسوم الجمركية، حيث فرضت على السلع الكمالية معدلات مرتفعة قدرت بين بـ 40%، 70%، 100%، والسلع الوسيطة معدلات منخفض 10%، معدل العادي25%، ومرتفع 40%، أما سلع التجهيز والمنتجات الصيدلية فتتمتع بالإعفاء للبعض منها، وبرسوم جمركية جد منخفضة بمعدل3%.[7]

- ولضمان تغطية عجز السوق المحلي من المواد الأولية تم إعفاء هذه الأخيرة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975؛[8]

- تعديلات التعريفة الجمركية لسنة 1986 :

- تضمنت التعريفة الجمركية لسنة 1986 أكبر عدد من المعدلات 19 معدلا، وأعلى النسب المفروضة عند الاستيراد 100%، 120%، وهذا منذ إنشاء أول تعريفة جمركية 1963، فمعدلات التعريفة الجمركية الجزائرية عرفت تطورا تصاعديا.[9]

- إن الهدف من التعريفة الجمركية لسنة 1986 الحصول على موارد مالية غير النفطية لتغطية عجز الميزانية بعد انخفاض المعتبر للجباية البترولية، حيث 28% من الواردات الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الحقوق الجمركية، و31% منها خضعت لمعدل 3%، و40% من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 5%-45%.[10]

ففي فترة مراقبة واحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1962-1989، وتأميم التجارة الخارجية بداية من سنة 1978، عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء (GPA).

2-**السياسة التجارية المطبقة منذ 1990 :**بعد صدمة البترول لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، وأهم ما ميز هذا الإصلاح أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة تحرير تدريجي، والمرحلة الثانية تحرير خالي من القيود، وتزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.

أ-السياسة التجارية المطبقة في فترة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية: تعتبر الفترة 1990-1994 مرحلة تحرير تدريجي، ففي1990 تم استبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة، وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، والتي تتعامل مع المصدرين والمستوردين من القطاعين العام والخاص وفقا لقواعد السوق من خلال السماح للخواص بالاستيراد دون تأشيرة احتكار ليتم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية في 1991، وأعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

كما قامت الجزائر بإجراء تعديلات في أدوات السياسة التجارية بشكل تدريجي، على النحو التالي:

-إجراء تغيرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية، وهذا ما نص عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120 % وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60%؛[11]

-فرض معدلات ضعيفة من 0% إلى 7 % على الواردات من المواد الأولية، ومعدلات متوسطة تتراوح بين 15% و 25% على المنتجات النصف مصنعة، وأخيرا تعريفة جمركية تتراوح بين 40% و60 % على المنتجات تامة الصنع؛[12]

-ركزت هذه الفترة تغير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير، وذلك إبتداءا من سنة 1992.[13]

-كما تم إحداث تعديلات على نظام سعر الصرف، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر بـ22% سنة 1991، ثم 40.14 %سنة 1994، ثم أنتقل سعر الصرف الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.776 دينار جزائري، إن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي، ومن ثم تحقيق تنافسية أكثر للاقتصاد الوطني.

كان الهدف من هذه التعديلات خلال هذه المرحلة هو:

-إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة؛

-العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي؛

-تشجيع الاستثمار الأجنبي؛

-تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، على أن تعمل المؤسسات العمومية والخاصة على ترقية النمو الاقتصادي بالتركيز خاصة تنويع الصادرات خارج المحروقات؛

-الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية مع العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

ب-السياسة التجارية المطبقة في فترة تحرير للتجارة الخارجية: في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة 1994-1998، وفي إطار الانفتاح التجاري والاندماج الجهوي حدث تحرير كلي للتجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على السياسات التجارية التالية:

عرفت المنظومة الجمركية تعديلا من خلال تخفيف أسلوب الحماية الجمركية في الفترة الممتدة 1994إلى 2006، وجع لهذه المنظومة تعمل وفقا للمعايير الجمركية الدولية، و ذلك حسب قوانين المالية التالية:

-تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة مواد فقط،[14]و التي تم إلغاؤها في منتصف 1995، وفي ظل قانون المالية لسنة 1996 تم تعويض نسب الرسوم الجمركية بنسب أقل من سنة 1995، وأصبحت ستة معدلات حسب قانون المالية لسنة 1997. أما بالنسبة للضريبة الجمركية لسنة 1999 فقد جاء قانون المالية لسنة 1998 بالاستغناء عن معدل 3%.[15]

الملاحظ لقانون المالية لسنة2000 نجده أستخدم نفس المعدلات لسنة 1997، حيث الضريبة الجمركية 15% فرضت على تدعيم الاستثمارات في منتجات التجهيزات الصناعية والتي تستورد بغرض تركيبها داخل الوطن، و5 % على المنتوج الصناعي غير تامة الصنع، وفي ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2001، تم تخفيض التعريفة الجمركية من 45% إلى 40%، كما تضمن هذا القانون تطبيق الحماية على مجموعة من المنتجات حيث تم تخفيض معدلات الضريبة بشكل تدريجي إلى أن وصل 12% مع حلول سنة 2006[16]، كما تأسس بموجب قانون المالية لسنة1996 صندوق دعم الصادرات، حيث خصصت موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

في ظل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي أنتقل سعر صرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 إلى 60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 50.6 % سنة 1994، 36% سنة 1995، 15% سنة 1996، 5.4% سنة 1997.[17]

كما تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذلك إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها.

ومنذ بداية العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء نظام التراخيص والحظر، حيث تم إلغاء السلع المحظورة استيرادها تدريجيا؛[18] أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.[19]

ثانيا- النمذجة القياسية لمتغيرات التجارة الخارجية الجزائرية:

سنقوم في هذه الخطوة بتحديد متغيرات والنماذج القياسية لدراسة، وتحليل واختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات التجارة الخارجية.

1-تحديد متغيرات ونماذج القياسية :

فيما يلي جدول 02 يوضح جميع المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة للنماذج، والنماذج القياسية التي نوضح من خلالها المتغيرات المتحكمة في قطاع التجارة الخارجية.

الجدول 02: متغيرات ونماذج الدراسة

	المتغير التابع	التسمية	المتغيرات المفسرة	التسمية	الصيغة القياسية للنماذج
1	الواردات حسب التوزيع الجغرافي	IM	الإتحاد الأوروبي	IMue	$LogIM_t = \beta_1 LogIMue_t + \beta_2 LogIMan_t + \beta_3 LogIMas_t + \beta_4 LogIMpa_t + \beta_5 LogIMpm_t + \beta_6 LogIMpaf_t + \beta_7 LogIMap_t + c + \mu_t$
			أمريكا الشمالية	IMan	
			أمريكا الجنوبية	IMas	
			الدول العربية	IMpa	
			الدول المغاربية	IMpm	
			الدول الإفريقية	IMpaf	
			دول أخرى	IMap	
2	الصادرات حسب التوزيع الجغرافي	IM	الإتحاد الأوروبي	EXue	$LogEX_t = \beta_1 LogEXue_t + \beta_2 LogEXan_t + \beta_3 LogEXas_t + \beta_4 LogEXpa_t + \beta_5 LogEXpm_t + \beta_6 LogEXpaf_t + \beta_7 LogEXap_t + c + \mu_t$
			أمريكا الشمالية	EXan	
			أمريكا الجنوبية	EXas	
			الدول العربية	EXpa	
			الدول المغاربية	EXpm	
			الدول الإفريقية	EXpaf	
			دول أخرى	EXap	
3	الواردات حسب التركيبة السلعية	IM	سلع التجهيز	IMbe	$LogIM_t = \beta_1 LogIMbe_t + \beta_2 LogIMsp_t + \beta_3 LogIMpa_t + \beta_4 LogIMpc_t + \beta_5 LogIMen_t + c + \mu_t$
			المنتجات النصف المصنعة	IMsp	
			السلع الغذائية	IMpa	
			السلع الاستهلاكية	IMpc	
			الطاقة	IMen	
4	الصادرات حسب التركيبة السلعية	EX	سلع التجهيز	EXbe	$LogEX_t = \beta_1 LogEXbe_t + \beta_2 LogEXsp_t + \beta_3 LogEXpa_t + \beta_4 LogEXpc_t + \beta_5 LogEXen_t + c + \mu_t$
			المنتجات النصف المصنعة	EXsp	
			السلع الغذائية	EXpa	
			السلع الإستهلاكية	EXpc	
			الطاقة	EXen	

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-تحليل و اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التجارة الخارجية الجزائرية :

سوف نقوم بتحليل الوصفي لمسار مركبات التجارة الخارجية، واختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

أ-التحليل الوصفي لمسار مركبات التجارة الخارجية الجزائرية :

نوضح في الشكل الموالي الرسومات البيانية لتطورات الصادرات والواردات، وتطورات مركبة الانفتاح التجاري كما يلي :

الشكل 01: الرسومات البيانية لتطورات مركبات التجارة الخارجية

مسار تطور مركبة الانفتاح التجاري — مسار تطور مركبات الصادرات والواردات، والميزان التجاري

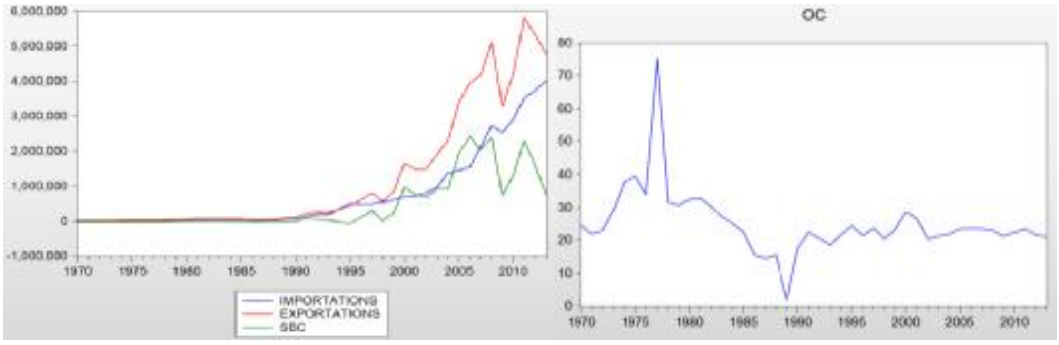

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

من الشكل رقم 01 الذي نستعرض فيه مسار مركبات التجارة الخارجية خلال الفترة 1970 إلى غاية 2014، نلاحظ أن تطورات كل من الصادرات والواردات كانت جد متذبذبة ابتداء من سنة 1990، مما يعني عدم وجود تنوع في الصادرات والواردات رغم تغيير السياسة التجارية من سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى سياسة التحرير التجاري، والتي بدأت من 1990 وظهرت نتائجها إبتداءا من سنة 1994.

بلغ متوسط[20] كل من معدل الانفتاح والصادرات والواردات الكلية، والميزان التجاري 24,97%، 1227934 مليون د.ج، 760832,2مليون د.ج، 467101,8 مليون د.ج على الترتيب، والملاحظ أن درجة الانفتاح التجاري المدعومة دائما بارتفاع الصادرات النفطية والواردات الناتجة عن إعادة استخدام العوائد النفطية في عملية الاستيراد ، وخاصة المواد الغذائية والتكنولوجيا المتطورة، والأسلحة، وبالنسبة لدرجة تشتت كل من الصادرات والواردات، وفقد بلغت قيمة انحرافات[21] القيم عن وسطها الحسابي 1783996 مليون د.ج، 1129506 مليون على الترتيب.

ب-تحليل مركبات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدارسة :

بداية نقوم بإدخال اللوغاريتم على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من أجل استبعاد القيم المتطرفة، أي إبعاد تأثيرات تغير التباين، ثم نقوم بالرسم البياني لسلاسل متغيرات الدراسة، و عن طريقه نكتشف مبدئيا عن مركبات السلسلة الزمنية.

الشكل 02 : الرسومات البيانية لسلاسل متغيرات الدراسة

السلاسل الزمنية لنموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي — السلاسل الزمنية لنموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي

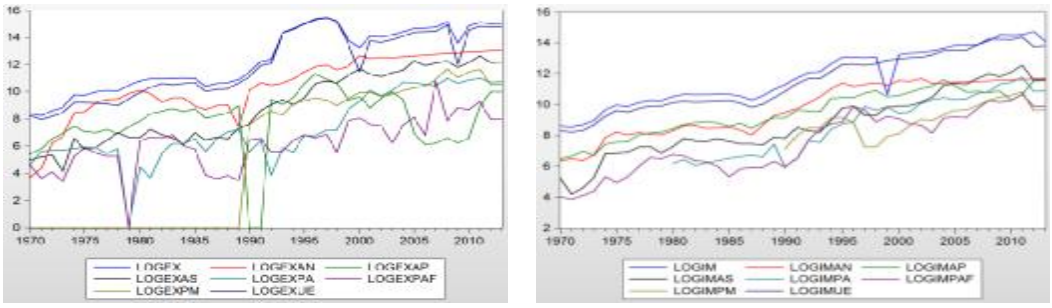

السلاسل الزمنية لنموذج الواردات حسب التركيبة السلعية — السلاسل الزمنية لنموذج الصادرات حسب التركيبة السلعية

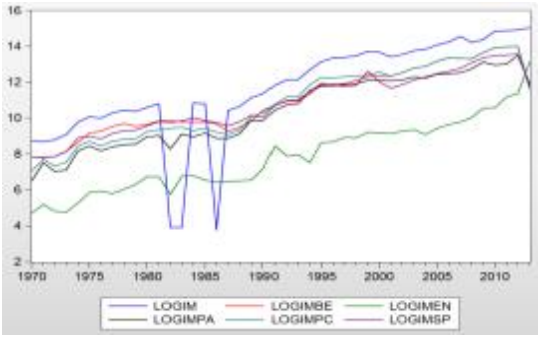

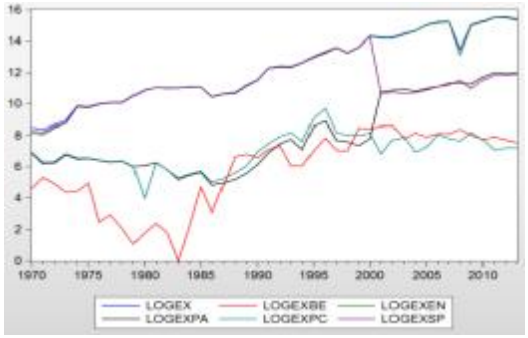

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

من الرسومات البيانية لسلاسل الزمنية لمتغيرات النمذجة القياسية نلاحظ أن جل السلاسل الزمنية تحتوي على مركبة الاتجاه العام، و للتأكيد من أن سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)[22]، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف.

ج-اختبار إستقرارية سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: للقيام باختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نستعين باختبار "ديكي فولر"، وأول خطوة في هذا الاختبار هي تحديد درجة تأخير وذلك بالمفاضلة بين معيار "أكاييك" و"سشوارتز"، فكانت النتائج كما يلي :

الجدول 03: درجات تأخير السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	السلسلة	درجة التأخير		السلسلة	درجة التأخير
01	LogIM0	3	14	LogEXpm0	1
02	LogIMue0	0	15	LogEXpaf0	3
03	LogIMan0	1	16	LogEXap0	0
04	LogIMas0	0	17	LogIMbe0	0
05	LogIMpa0	0	18	LogIMsp0	0
06	LogIMpm0	0	19	LogIMpa0	0
07	LogIMpaf0	0	20	LogIMpc0	0
08	LogIMap0	0	21	LogIMen0	0
09	LogEX0	0	22	LogEXbe0	0
10	LogEXue0	0	23	LogEXsp0	0
11	LogEXan0	0	24	LogEXpa0	0
12	LogEXas0	0	25	LogEXpc0	0
13	LogEXpa0	0	26	LogEXen0	0

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

بعد تحديد درجة تأخير السلاسل نقوم باختبار الإستقرارية لديكي فولر المتطور، ونتائج الاختبار في الجدول الموالي :

الجدول 04: نتائج اختبار الإستقرارية لديكي فولر المتطور لسلاسل متغيرات الدراسة

	السلسلة	القرار		السلسلة	القرار
01	LogIM0	غير مستقرة من النوع DS	14	LogEXpm0	غير مستقرة من النوع DS
02	LogIMue0	غير مستقرة من النوع DS	15	LogEXpaf0	غير مستقرة من النوع DS
03	LogIMan0	غير مستقرة من النوع DS	16	LogEXap0	غير مستقرة من النوع DS
04	LogIMas0	غير مستقرة من النوع DS	17	LogIMbe0	غير مستقرة من النوع DS
05	LogIMpa0	غير مستقرة من النوع DS	18	LogIMsp0	غير مستقرة من النوع DS
06	LogIMpm0	غير مستقرة من النوع DS	19	LogIMpa0	غير مستقرة من النوع DS
07	LogIMpaf0	غير مستقرة من النوع DS	20	LogIMpc0	غير مستقرة من النوع DS
08	LogIMap0	غير مستقرة من النوع DS	21	LogIMen0	غير مستقرة من النوع DS
09	LogEX0	غير مستقرة من النوع DS	22	LogEXbe0	غير مستقرة من النوع DS
10	LogEXue0	غير مستقرة من النوع DS	23	LogEXsp0	غير مستقرة من النوع DS
11	LogEXan0	غير مستقرة من النوع DS	24	LogEXpa0	غير مستقرة من النوع DS
12	LogEXas0	غير مستقرة من النوع DS	25	LogEXpc0	غير مستقرة من النوع DS
13	LogEXpa0	غير مستقرة من النوع DS	26	LogEXen0	غير مستقرة من النوع DS

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

من الجدول السابق ظهرت كل السلاسل غير مستقرة ومن النوع *DS*، ولجعلها تستقر نجري للسلاسل الفروقات من الدرجة الأولى، وبعدها نقوم باختبار الاستقرار لديكي فولر المتطور للسلاسل بالفروقات من الدرجة الأولى، وعند القيام بالاختبار ظهرت أن السلاسل استقرت بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، والرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الجديدة كما يلي :

الشكل 03 : الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية المستقرة بالفروقات من الدرجة الأولى

السلاسل الزمنية لنموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي

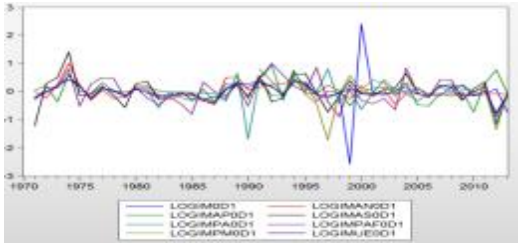

السلاسل الزمنية لنموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي

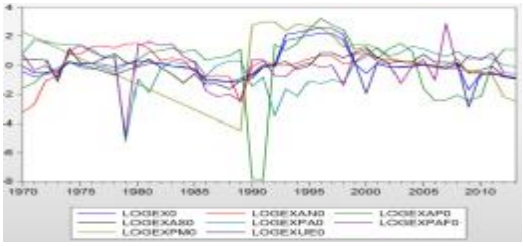

السلاسل الزمنية لنموذج الواردات حسب التركيبة السلعية

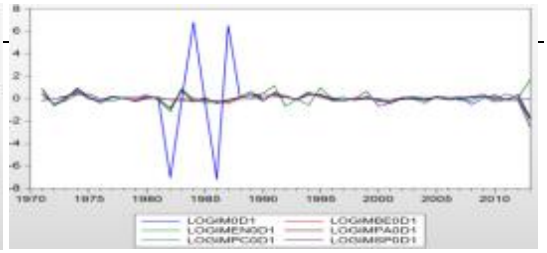

السلاسل الزمنية لنموذج الصادرات حسب التركيبة السلعية

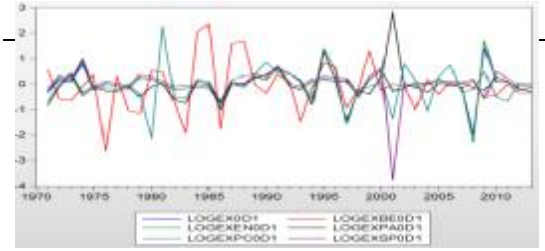

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

نلاحظ من الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية بالفروقات من الدرجة الأولى أنها مستقرة عبر الزمن، ولا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.

ثالثا - نتائج عملية تقدير النمذجة القياسية :

بعد أن درسنا إستقرارية سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، قمنا بتقدير نماذج الدراسة ذات عينة حجمها 44 عند مستوى 5%، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 8 وكانت مخرجاته كما يلي :

- نموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي :

$$LogIM0d1 = 1.64358864291*LogIMan0d1 + 0.002255972693*LogIMap0d1 + 0.984475591707*LogIMas0d1 - 0.05979664087*LogIMpa0d1 + 0.012164042605*LogIMpaf0d1 + 0.11761973446*LogIMpm0d1 + 1.84909036976*LogIMue0d1 + 0.100271696715$$

(0.0480)* (0.0379) (0.0119) (0.0405) (0.0416) (0.0010) (0.0254) (0.0208)

$$\bar{R}^2 = 56.59\% \, , Prob(F) = 0.003148 \, , Durbin\ Watson = 2.007093$$

- نموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي :

$$LogEX0d1 = 1.18526952802*LogEXan0d1 + 0.0144987137953*LogEXap0d1 + 0.893051066729*LogEXas0d1 + 0.0204905122225*LogEXpa0d1 + 0.0015188163065*LogEXpaf0d1 + 0.02267674446195*LogEXpm0d1 + 1.563840558895*LogEXue0d1 + 0.00978998718494$$

(0.0025) (0.0440) (0.0114) (0.0140) (0.0007) (0.0465) (0.0011) (0.0435)

$$\bar{R}^2 = 70.49\% \, , Prob(F) = 0.000000 \, , Durbin\ Watson = 2.016880$$

- نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية :

$$LogIM0d1 = 0.531833656071*LogIMbe0d1 + 0.275243120143*LogIMen0d1 + 2.60326199324*LogIMpa0d1 +$$

(0.0098) (0.7513) (0.0044)

2.9388762121*LogIMpc0d1+0.869953071418*LogIMsp0d1+0.0644274896204

(0.0269) (0.0325) (0.0461)

$\bar{R}^2 = 51.29\% , Prob(F) = 0.005101 , Durbin\ Watson = 2.006819$

-نموذج الصادرات حسب التركيبة السلعية :

LogEX0d1=0.000844659830314*LogEXbe0d1+0.876452120041*LogEXen01+0.0510020526435*LogEXpa0d1

(0.0157) (0.0098) (0.0405)

+0.00667607664108*LogEXpc0d1+0.0419989530923*LogEXsp0d1+0.0045992442013

(0.0022) (0.0333) (0.0149)

$\bar{R}^2 = 79.80\% , Prob(F) = 0.000111 , Durbin\ Watson = 1.997140$

1-المعايرة الإحصائية لنتائج النماذج المقدرة ومعالجة المشاكل :

حتى نتأكد من أن نتائج عملية التقدير لنماذج الدراسة لا تعاني من مشاكل إحصائية، وأنها مقبولة إحصائيا، نقوم بالمعايرة الإحصائية التالية :

-نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية: جميع المعلمات معنوية إلا معلمة متغيرة الطاقة فهي غير معنوية إحصائيا بناءا على إحصائية ستيودنت، لأن الاحتمال المقابل لإحصائية الستودنت أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن النموذج غير مقبول إحصائيا.

- نموذج الصادرات حسب التركيبة السلعية: إن كل المعلمات معنوية إحصائيا، وذلك لأن احتمال إحصائية ستيودنت للمعلمة أصغر من المستوى 5%، والنموذج ككل معنوي، وهذا حسب احتمال إحصائية فيشر0.0001 أصغر من 5%، الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى للبواقي غير موجودة حسب إحصائية داربين واتسون لكونها قريبة من 2، والقدرة التفسيرية للنموذج جيدة حيث بلغت 79.80%، وهذا يدل أن الصادرات الكلية حسب التركيبة السلعية مفسرة 79.80% بالتركيبة السلعية المدمجة في النموذج والباقي، أي 20.2% راجع للأخطاء.

- نموذج الواردات حسب التوزيع الجغرافي: إن كل المعلمات معنوية على حدى، وذلك لأن احتمال إحصائية ستيودنت للمعلمة أصغر من المستوى 5%، والنموذج ككل معنوي، وهذا حسب احتمال إحصائية فيشر 0.0031 أصغر من 5%، ولا يوجد ارتباط من الدرجة الأولى بين البواقي لأنه يساوي 2، والقدرة التفسيرية للنموذج بلغت 56.59% وهي مقبولة إحصائيا؛

- نموذج الصادرات حسب التوزيع الجغرافي: كل معلمات المتغيرات المفسرة للنموذج معنوية إحصائيا، وهذا راجع لصغر الاحتمال المقابل لإحصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5%، والنموذج ككل معنوي إحصائيا وهذا راجع إلى صغر احتمال إحصائية فيشر مقارنة بمستوى المعنوية 5%، ولا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى للبواقي لأن إحصائية داربين واتسون قريبة من 2، وقدرة النموذج التفسيرية جيدة حيث بلغت 70.49%، وهذا يدل على أن 70.49% من الصادرات الكلية حسب التوزيع الجغرافي مفسرة بشكل جيد بالبلدان المدمجة في النموذج ، و29.51 راجع إلى الأخطاء؛

بعد معايرة نتائج النماذج المقدرة إحصائيا وجدنا أن كل النماذج مقبول إحصائيا ماعدا نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية يعاني من مشكلة عدم معنوية معلمة المتغيرة IMen، ولمعالجة هذا المشكل إحصائيا نحذف المتغيرة IMen، وبعد تقدير هذا النموذج المصحح كانت النتيجة كالتالي:

-نتائج تقدير نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية المصحح :

LogIM0d1=0.55109530509*LogIMbe0d1+2.89639727377*LogIMpa0d1+3.28438174137*LogIMpc0d1

(0.0264) (0.0123) (0.0022)

+0.8901833838*LogIMsp0d1+0.060660265013

(0.0053) (0.0256)

$\bar{R}^2 = 81.26\% , Prob(F) = 0.000334 , Durbin\ Watson = 2.006254$

إن كل المعلمات معنوية على حدى، وذلك لأن احتمال إحصائية ستيودنت للمعلمة أصغر من المستوى 5%، والنموذج ككل معنوي، وهذا حسب احتمال إحصائية فيشر أصغر من 5%، ولا يوجد ارتباط من الدرجة الأولى بين البواقي لأنه يساوي 2،

والقدرة التفسيرية للنموذج جيدة حيث قدرت بـ 81.26%، وهذا يعني أن الواردات الكلية حسب التركيبة السلعية مفسرة بشكل جيد بالتركيبة السلعية المدمجة في النموذج، و 18.74% راجع للأخطاء، ومنه النموذج المقدر مقبول إحصائيا.

2-التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نماذج الدراسة: بعد المعايرة الإحصائية للنماذج المقدرة وقبولهم إحصائيا نقوم بالتحليل الاقتصادي لمعرفة انعكاسات تعديلات السياسة التجارية المطبقة على حجم واتجاه التجارة الخارجية كما يلي:

أ-نماذج التركيبة السلعية للصادرات والواردات: إن تحليل بنية السلعية للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي من شأنها العمل على تحديد طبيعة المنتجات في شكل مجموعات سلعية،و التي يكون للجزائر ميزة تفوق نسبي تقوم بتصديرها ، وتلك التي يكون لها ندرة نسبية فيها فتعمل على استيرادها، ومنه يمكن الوقوف عند طبيعة النشاط الاقتصادي المسيطر فيها.

تظهر مخرجات تقدير نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية أن هنالك علاقة طردية بين الواردات وتركيباتها السلعية ،كما تتأثر بالدرجة الأولى بالسلع الغذائية حيث إذا زادت هذه الأخيرة بوحدة واحدة فحجم الواردات يزداد بـ 2.9 وحدة، ثم تليها سلع التجهيز حيث إذا زادت بوحدة واحدة فإن حجم الواردات يزداد بـ 0.55 وحدة، هذا يعني أنه هناك زيادة في حجم التركيبة السلعية للواردات خاصة الغذائية وسلع التجهيز، وهذا عكس ما كانت تطمح له السياسة التجارية المتبعة من طرف السلطات العمومية للانتقال من سياسة احتكار التجارة إلى سياسة تحريرها بسبب أزمة 1986،وزيادة عبئ الديون وضغط المنظمات الدولية، ومن أهم التعديلات المطبقة هو رفع الدعم عن الأسعار، ورفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات، والسماح للخواص بالاستيراد بعدما كان غير مسموح لهم في فترة احتكار التجارة، حيث كان حكرا على المؤسسات العامة، مما أدى إلى غلق وحدات إنتاجية الخاص بسبب المنافسة المفروض من طرف المستوردين، نجد أن الجزائر بانتهاجها سياسة تجارية تحررية عرض الإنتاج الوطني إلى صدمة الانفتاح التجاري لم يكن مهيأ لها وفقدان جانبا هاما من أسواقه، مما أدى إلى ترجع الإنتاج وزيادة حجم التركيبة السلعية للواردات، أي مع الانفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة بدلا من انخفاضها، لأنه قدم تم انتهاج سياسة تجارية تحررية دون وجود هياكل مناسب لتأطيرها.

ما يمكن ملاحظته من خلال نتائج التقدير لنموذج الصادرات حسب التركيبة السلعية أن التركيبة السلعية للصادرات المفسرة ترتبط بعلاقة طردية بالتركيبة الإجمالية للصادرات السلعية، والملفت للانتباه أن الطاقة (المحروقات) تحتل الصادرة في تأثيرها على الصادرات السلعية الإجمالية، فزيادة المحروقات بوحدة واحدة ساهم في زيادة إجمالي الصادرات السلعية بـ 0.89 وحدة، كما تساهم باقي التركيبة السلعية في زيادة إجمالي الصادرات بدراجات متفاوتة موزعة حسب الترتيب التالي المواد السلع الاستهلاكية بما فيها السلع الغذائية، والمواد النصف مصنعة وفي الأخير سلع التجهيز.

نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي في توفير عرض قابل للتصدير وصناعة وطنية تنافسية بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية، وذلك رغم مجموع الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن دون جدوى، وهذا راجع إلى عدم نجاعة سياسات الإصلاح المطبق على الصادرات كتغيير المعدلات الجمركية، ورفع القيود الإدارية والكمية بما يلاءم سياسة التحرير وليس الإنتاج الوطني.

هذا وتجدر الإشارة أنه بانتهاج الجزائر مجموعة من السياسات التجارية إلا أن التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية قد بقيت تتميز بنفس الإختلالات في البنية السلعية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات قبل وبعد انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية.

ب-نماذج التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

إن مؤشر التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري يوضح مدى أهمية المناطق الجغرافية للدول المتعامل معها تجاريا، ومن ثم تحديد مدى تبعية أو استقلالية الدولة بالنسبة لمجموعات الدول المتعامل معها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على القرار السياسي للدولة، كما قد يوضح مدى تكامل وتبادل المنافع الاقتصادية بين الطرفين.

من خلال مخرجات تقدير لنموذج كل من الصادرات والواردات حسب التوزيع الجغرافي وجدنا أن هناك علاقة في نفس الاتجاه بين الدول المفسرة والجزائر، كما وجدنا أن دول الإتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في تبادلها التجاري مع الجزائر، حيث بلغ حجم الصادرات الجزائر إليها 1.57 وحدة عن كل وحدة واحدة مصدرة، وحجم ووارادت الجزائر منها 1.85 عن كل وحدة واحدة مصدرة، وتحتل أمريكا الشمالية المرتبة الثانية حيث بلغ حجم إجمالي صادرا الجزائر إليها عن كل وحدة واحدة مصدرة 1.19،

وواردات الجزائر منها 1.64 عن كل وحدة واحدة مستوردة، لتحتل دول أمريكا الجنوبية المرتبة الثالثة حيث بلغ حجم كل من الصادرات والواردات الجزائر لكل وحدة واحدة 0.89 و0.98 وحدة على التوالي، أم حجم التبادل مع باقي الدول فهو محدود ويكاد ينعدم.

ونجد أن حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول العربية كان محدود حيث بلغ 0.20 عن كل وحدة من إجمالي الصادرات الجزائر، و0.059 وحدة عن كل وحدة من إجمالي الواردات الجزائر، ويرجع ذلك إلى كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة، وفي نفس الوقت قليلة الحجم، سواء المصنعة منها أو الغذائية مما يصعب تسويقها، ووجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية التي تحد من حرية المبادلات، حيث تعتبر الرسوم الجمركية من أهم أساليب السعرية الحمائية للسياسة التجارية.

رغم تغيير السياسات التجارية الجزائرية بين فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفترة تحريرها إلا أن هيكل المبادلات التجارية حسب التوزيع الجغرافي بقي منحصر ومركزا بسيطرة متعاملين رئيسيين مجموعة دول الإتحاد الأوروبي في المرتبة الأول ودول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية.

3-اختبار التعديل الهيكلي لكل من الصادرات و الواردات الكلية :

سنقوم باختبار التعديل الهيكلي لكل من نموذج الصادرات والواردات الكلية، حيث سنة الاختبار للواردات 1994، و هي سنة ظهور نتائج تغيير السياسة التجارية من سياسة احتكارية إلى سياسة تحررية، و كذلك الشروع في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، أما سنتي اختبار نموذج الصادرات هي سنة 1986 سنة حدوث صدمة البترول، وسنة 1994 وهي سنة ظهور نتائج تحرير التجارة الخارجية، وذلك بالاستعانة باختبار شو chow Test، وكانت النتائج كما يلي :

جدول 05 : نتائج اختبار التغيير الهيكلي للصادرات و الواردات

الصادرات

Chow Breakpoint Test: 1986 1994
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1971 2013

F-statistic	4.083031	Prob. F(10,28)	0.0016
Log likelihood ratio	38.67590	Prob. Chi-Square(10)	0.0000
Wald Statistic	40.83031	Prob. Chi-Square(10)	0.0000

الواردات

Chow Breakpoint Test: 1994
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1971 2013

F-statistic	2.514721	Prob. F(9,31)	0.0404
Log likelihood ratio	17.04382	Prob. Chi-Square(9)	0.0291
Wald Statistic	15.08333	Prob. Chi-Square(9)	0.0195

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

حسب نتائج الجدول 05 نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر لكل من نموذج الواردات والصادرات الكلية أقل من مستوى المعنوية 5%، هذا يعني أنه حدث تغير في معالم النموذج خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وهذا التغيير ناتج عن تخلي السلطات العمومية الجزائرية على أساليب السياسة المستعملة في فترة احتكار التجارة الخارجية وتبني أساليب سياسة التحرير التجاري، بالإضافة إلى أزمة البترول والشروع في تنفذ برنامج التعديل الهيكلي المفروض من المنظمات العالمية.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث معرفة انعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، حيث قمنا في البداية بتقديم بشكل مختصر لأهم التغيرات في أساليب السياسات التجارية المطبقة على قطاع التجارة الخارجية بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية مرور باحتكار الدولة لها، وإنتهاءا بمرحلة تحرير التجارة الخارجية،في النقطة الثانية حاولنا إعطاء تحليل كمي قياسي لهذه الدراسة من خلال النمذجة القياسية لكل من البنية السلعية والتبادل الدولي حسب التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات كل على حدى، واختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، وفي الأخير قمنا بعملية تقدير النماذج القياسية، وبعد حصولنا على التوفيق الإحصائي ونتائج اقتصادية مقبولة، قمنا باختبار التعديل الهيكلي على النماذج، وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي :

- على مستوى التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري، وجدنا أنه كان ولازال الإتحاد الأوروبي الشريك الأول والأساسي للجزائر سواء في جانب الصادرات أو الواردات، أما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا؛

-على مستوى التركيبة السلعية للصادرات والواردات، وجدنا أنه لم يحدث أي تغير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات والواردات، رغم مجموع التغيرات في أدوات السياسة التجارية الخارجية، أي أنه ظل قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة

السلعية للصادرات، وبقيت السلع استهلاكية خاصة الغذائية، التجهيز والمنتجات النصف مصنعة تحتل المراتب الأولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات؛

- رغم حدوث تغيير في السياسة التجارية الخارجية الجزائرية، إلا أنه لم نجد أي فرق بين أساليب السياسة التجارية المطبقة في مرحلة الاحتكار أو مرحلة التحرير على حجم واتجاه التجارة الخارجية إلا في ضخامة المبالغة المالية بين المرحلتين.

نلاحظ من النتائج المتوصل إليها أنها جاءت معاكسة لفرضية الدراسة، أي أنه لم يترتب على التعديلات المتتالية للسياسة التجارية الخارجية الجزائرية تغيرات ملحوظة على الصادرات والواردات من حيث حجم التركيبة السلعية وتنوعه، واتجاه تبادلها الجغرافي وتوسعه.

مقترحات الدراسة:

-لتحقيق سياسات تجارية تنعكس بالإيجاب على اتجاه وحجم التجارة الخارجية، لا تتوقف على إجراءات وتدابير سعرية وتنظميه، ومعاهدات دولية، وإنما تتوقف على سياسات تؤدي إلى زيادة الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبين داخليا وخارجيا، وذلك من خلال تنمية القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خارج المحروقات؛

-إن العامل الجغرافي يلعب دورا كبيرا في المنافسة على الأسواق الخارجية، لذلك على الدول العربية أن تقيم سياسات مبنية على التعاون التجاري قدر الإمكان، والعمل على تحسين مستوى التبادل بينهم، من خلال القيام بدراسة الأسواق الخارجية والتقرب منها للاستفادة من فرص حرية التبادل بينهم.

-تهيئة الهياكل المناسبة لتأطير ومراقبة تنفيذ السياسات التجارية، من أجل توفير منتوجات جزائر خاصة بها بالكمية والنوعية، والجودة المطلوبة في الأسواق الخارجية؛

-أن تقوم السلطات العمومية بوضع سياسات تجارية بما يلاءم ظروفها الاقتصادية والتجارية، وليس ما تمليه عليه المنظمات العالمية التي تبحث عن الأسواق لتصريف منتجات؛

-محاولة المزج بين أساليب السياسات التجارية الحمائية والتحررية بما يحقق المصلحة الوطنية من قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال التنبؤ بالنتائج الممكن وقوعها عند تطبيق سياسة معينة من خلال الاستعانة بالنماذج القياسية.

هوامش البحث:

[1]- موردخاي كريانيين-"الاقتصاد الدولي"-تعريب محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية- دار المريخ-2007-ص154.

[2]-"الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963".

[3]-فلة عاشور-"انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية"-مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة-العدد الرابع والعشرون-2012-ص487.

[4]-"الجريدة الرسمية"-العدد 88-في أكتوبر 1963-ص1080.

[5]-عبد الرشيد ديب-"تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2002-2003-ص238.

[6]-"الجريدة الرسمية"-العدد 7-1978/02/14- ص155.

[7]-"قانون المالية لعام 1973"-1972/12/14-ص205.

[8]-لخضر مداني-"تطورات سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي"-رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي-غير منشورة-جامعة الجزائر-2006/2005-ص150.

[9]-نفس المرجع السابق-ص151.

[10]- "تقرير المديرية العامة للجمارك سنة 1989".

[11]-Bouzidi M'hamsadji Nachida-"5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne"-Algérie-ENAG-édition-1998-p15.

[12]-"قانون المالية لسنة 1992"-1991/12/18-ص55.

[13]- أنظر الملحق 01.

[14]-هذه المواد هي المواد المحرمة شرعا والمواد الممنوعة لأغراض صحية واجتماعية ، المواد الممنوعة من الاستيراد بشكل مؤقت، و المواد الغذائية التي تتمتع بدعم من الدولة.

[15]- أنظر الملحق01 .

[16]- "قانون المالية التكميلي لسنة2006"-2001/07/19-ص25.

[17] -M.E.BENISSAD-"Algérie restructuration et réforme"-Ibid-p101.

[18]- "قانون المالية رقم 2003"-مؤرخ في 29 شعبان 1424 الموافق لـ 25 أكتوبر 2003 ، يتضمن القواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع و تصديرها.جريدة رقم 64.

[19]-Karim Nashashibi et autres-"Algérie stabilisation et transition a l'économie de marché"-fonds Monétaire International-Washington-USA-1998-P84.

[20]- أنظر الملحق رقم 02.

[21]- أنظر الملحق رقم 02.

[22]- Régis Bourbonnais-"Econométrie Manuel et exercices corrigés"-Dunod-Paris-2004-P225,226.

* القيمة بين قوسين تعني الإحتمال المقابل لإحصائية ستودنت.

الملاحق:

الملحق 01 : تطورات معدلات الرسوم الجمركية في الجزائر خلال الفترة 1992-2002

السنوات	نسب التعريفة الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	%3	%7	%15	%25	%40	%60	%6
1996	%3	%7	%15	%25	%40	%50	%6
1997	-	%5	%15	%25	%45	-	%4
1998	%3	-	%15	%25	%45	-	4%
1999	-	%5	%15	%25	%45	-	%4
2000	-	%5	%15	%25	%45	-	%4
2001	-	%5	%15	%25	40%	-	%4
2002	-	%5	%15	%30	-	-	%3

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مصادر مختلفة.

الملحق 02 : بعض المؤشرات الإحصائية لكل من الصادرات والواردات والإنفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري

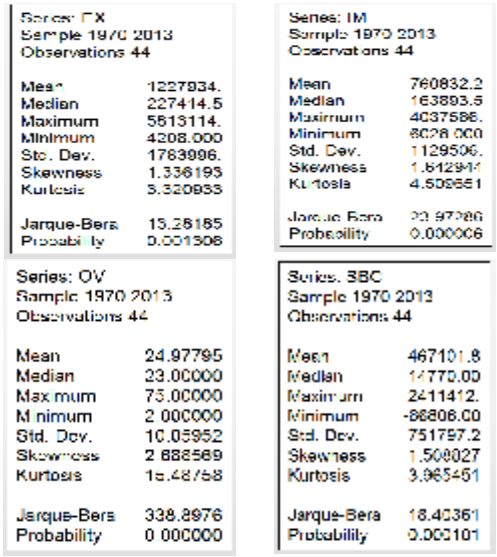

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 8.